



بيان صحفي ١٧ نوفمبر ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٥,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٥,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٧٠% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٢٥% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦، في حين انخفض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٣,٥٦% في أكتوبر من ١٤,٠٩% في سبتمبر، والذي جاء نتيجة تأثير فترة الأساس من العام السابق. ويرجع الجانب الأكبر من الارتفاعات الشهرية إلى ارتفاع أسعار العناصر الأساسية وعلى الأخص أسعار السلع الغذائية والتعليم والسلع الاستهلاكية، بينما انخفضت أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً. وبالتالي سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٢,٨١% في أكتوبر ٢٠١٦ مقابل معدل شهري قدره ١,٣٩% في سبتمبر ٢٠١٦. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١٥,٧٢% في أكتوبر من ١٣,٩٣% في سبتمبر.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل التضخم في أكتوبر ٢٠١٦، إلا أن انتقال أثر التغيرات السابقة في سعر الصرف ظل معتدلاً. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٣% خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وتشير بيانات سوق العمالة إلى انخفاض معدل البطالة إلى ١٢,٥% في الربع المنتهى في يونيو ٢٠١٦ بعد بلوغ ذروته ١٣,٤% في الربع المنتهى في ديسمبر ٢٠١٣، مدعوماً بانخفاض تكلفة وحدة العمل الحقيقية بالنسبة للإنتاجية خلال نفس الفترة. وقد سجل معدل البطالة ١٢,٦% في الربع المنتهى في سبتمبر ٢٠١٦.

على المدى المنظور، قد يتأثر المعدل السنوي للتضخم بعوامل من جانب العرض ناتجة عن قرارات الإصلاح الاقتصادي، على أن تبدأ في الانخفاض تدريجياً بعد ذلك. وفي ذات الوقت، فإن تحرير سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلى إجراءات الإصلاح المالي والهيكلية من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصري.

على صعيد الاقتصاد العالمي، فإنه بالرغم من معاودة الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع، إلا أن معدلات التضخم والنمو العالمية ما زالت ضعيفة، مما يحد من الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية.

ومن الناحية النقدية، قد يتأثر معدل النمو في كل من السيولة المحلية ونقود الاحتياطي خلال الفترة القادمة نتيجة الانخفاض التدريجي للتمويل النقدي لعجز الموازنة بالإضافة إلى الارتفاع النسبي للاحتياطيات الأجنبية.

إن الاتجاه في النقود الاحتياطية المستهدفة ومعدلات التضخم المستقبلية حتمت تقييد الاوضاع النقدية. وبالتالي قرر البنك المركزي المصري في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ رفع أسعار العائد بـ ٣٠٠ نقطة أساس واستيعاب فائض السيولة عن طريق مزادات الودائع الأطول أجلاً.

وفي ضوء ما تقدم وبعد تقييم ميزان المخاطر، ارتأت لجنة السياسة النقدية أن الأسعار الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية والنقدية، ولن تنردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg